التشاور السياسى

دراسة للمفهوم مع التطبيق على مصر (٢٠٠٧-٢٠١١)*

حنان أبو سكين**

المقدمة

اهتمت دراسات كل من النظرية السياسية والنظم السياسية بموضوع التشاور السياسى، لظهوره كآلية بديلة لصنع القرار وإدارة الدولة، فى مواجهة الافتراض السائد بأن التصويت هو الآلية المحورية فى صنع القرار السياسى، وتركيزه على تمثيل آراء الجميع. كما يرى منظرو التشاور السياسى أنه يمتلك آليات لتصحيح نفسه بنفسه، منها أنه ينظر للحلول التى يصل إليها أنها غير نهائية وقابلة للتعديل والمراجعة باستمرار حسب مستجدات وظروف الواقع فالتشاور هو تفاعل مفتوح فى المجال العام والمجتمع المدنى ويسهم فى تكوين الإرادة السياسية.

ومفهوم التشاور السياسى Political Deliberation هو أحد عناصر صنع القرار باعتباره عملية تهدف إلى بناء مقومات الديمقراطية أثناء مرحلة التحول، أو تصحيح وتجاوز الانتقادات التى وجهت إلى ممارسة النظم الليبرالية، وذلك بهدف

* ملخص رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٣.

** مدرس، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

أن تصدر القرارات بالشكل الذى يمثل الآراء والمصالح المختلفة فى المجتمع، ولإكساب القرار مزيداً من القبول والشرعية وضمان تمثيله للآراء المتنوعة فى المجتمع. ويمثل مفهوم التشاور مراجعة للديمقراطية الليبرالية التى تعطى الأولوية لعنصر الكم من خلال تمثيل كل المواطنين دون تمثيل كل الآراء، وتبرز أهمية التطبيق لتعميق الفهم للتشاور، فاختلاف السياق السياسى والثقافى للنظم السياسية فى مرحلة التحول مثل مصر باعتبارها لم تصل بعد لدرجة من التطور الديمقراطى كما هو فى الدول الليبرالية الغربية يؤثر على نوع العملية التشاورية الممكن تطبيقها وملامحها ودرجة ارتباطها بالمؤسسات الرسمية ومجال ممارستها، وطبيعة الموضوعات محل التشاور واتخاذ القرار بشكل جماعى.

يرتبط مفهوم التشاور بالعديد من مفاهيم العلوم الإنسانية، مثل المشاركة المجتمعية، التشبيك بين المؤسسات، مجموعات النقاش البؤرية، استطلاعات الرأى العام. وتطرحه الدراسة فى تخصص النظم السياسة بمزيد من التعمق، فالنظام حينما يلجأ للتشاور يجد لنفسه مخرجًا أو مبررًا لتحقيق الشرعية، فى ضوء أن بديل التشاور والحوار هو السخط والغضب أو العنف الذى ينعكس سلبا على كل مجريات العملية السياسية. والتشاور ليس مطلوبًا لذاته وإنما مطلوبًا لما يؤدى إليه من نتائج إيجابية فى الواقع، التشاور السياسى هو الضامن الرئيس لتحقيق تمثيل متوازن وصحيح لكافة الآراء أو التيارات السياسية، وتقتضى العدالة السياسية الأخذ بالرأى الأفضل بناء على الحجة وتقديم أسباب ترتبط بالصالح العام من جانب التيارات التى تشارك فى العملية التشاورية، وإن لم يكن لها نفس الدرجة من التكافؤ فى القوة، والحيلولة دون تغليب تيار معين.

المشكلة البحثية

تعتبر بعض الأدبيات أن العملية التشاورية قابلة للتطبيق فى الدول التى حققت درجة متقدمة من الديمقراطية، بينما تشير بعض الأدبيات الأخرى إلى إمكانية تطبيق التشاور بالتوازى مع عملية التحول الديمقراطى باعتباره عاملاً يساهم فى التحول إلى

شكل ديمقراطى للحكم، وبالتالى ما الظروف والمؤشرات الدالة على ذلك، وما السياق المناسب فى التطبيق.

الإطار الزمنى للدراسة

تبدأ الدراسة من عام ٢٠٠٧ حيث تزايد الحديث عن الإصلاح السياسى والسير فى عملية التحول الديمقراطى مما صاحبه زيادة فى هامش حرية الرأى والتعبير، والقيام بإجراء تعديل ٣٤ مادة من الدستور السابق عام ٢٠٠٧ بما أثارته من آراء عدة بين فريقى المؤيدين والمعارضين حول انعكاس تلك التعديلات على الحياة السياسية، فى ضوء تنامى الخطاب السياسى المنادى بتفعيل دور الأحزاب السياسية، وهو الإطار المتوقع أن يصاحبه زيادة فى مساحة التشاور السياسى، وتنتهى الدراسة فى عام ٢٠١١؛ حيث قيام ثورة ٢٥ يناير وسقوط النظام السياسى القائم وفتح الباب أمام تكوين أحزاب جديدة وتنامى التشاور والحوار حول بناء مؤسسات سياسية جديدة، وخطوات وضع دستور جديد، حيث يتم تركيز الجهد فى تلك الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١١ لمعرفة واقع العملية التشاورية ودراسة نماذج لها فى مصر.

أهمية الدراسة

يمكن تحديد أهمية الدراسة من خلال الأهمية على المستوى النظرى والأهمية على المستوى العملى كما يلى:

الأهمية النظرية للدراسة

أ – جدة المفهوم ومحدودية الدراسات الأكاديمية باللغة العربية التى تناولت مفهوم التشاور باعتباره موضوعاً رئيساً للدراسة، وصلاحيته فى التغلب على سلبيات الديمقراطية التقليدية، وقابليته للتطبيق فى المجتمعات التعددية.

ب– تعمل الدراسة على استيعاب مفهوم التشاور السياسى وما يرتبط به من مفاهيم، والانفتاح على أفق المفهوم فى التجارب الليبرالية المعاصرة، باعتباره أحد المفاهيم المستخدمة فى الاستراتيجيات التنموية المعتمدة على المشاركة المجتمعية.

ج- الإسهام النظرى فى إلقاء الضوء على الجدل الدائر حول الديمقراطية الليبرالية وصعود مفهوم التشاور باعتباره طريقة لتلافى المثالب المترتبة على تطبيق الديمقراطية الليبرالية، وإدراك صورة مكتملة الأبعاد عن النظرية الديمقراطية.

الأهمية العملية للدراسة

ثمة عدة اعتبارات عملية تنبع منها أهمية الدراسة هى:

أ – توجيه نظر النخبة إلى أهمية التشاور فى ظل توقع انتقال الجدل الدائر حول المفهوم فى الغرب إلى المنطقة العربية، علاوة على توضيح كيف يمكن تحقيق الفوائد من تطبيق التشاور، وكيفية تهيئة البيئة الداخلية لاستيعاب المفهوم.

ب- تناول موضوع التشاور يمثل صعيدا جديدا من أوجه الاهتمام بمسألة التحول الديمقراطى والتطور نحو الإصلاح بالنظر لارتباطه بمدنية الدولة، واعتباره مؤشرا لها، وأن تطبيقه يمثل درجة من المدنية التى تتجاوز مجرد التسامح والحياد إزاء الآخر.

ج- تصاعد الدعوة لبناء مؤسسات جديدة للأخذ بالتشاور على المستوى العالمى لعلاج مشكلات التنمية الاقتصادية، تغير المناخ العالمى، الفقر، نقص الغذاء، مرض الإيدز.

د- تحديد مؤشرات إجرائية لمفهوم التشاور وممارسته ومعرفة لأى مدى يمكن تقبل عدد من هذه المؤشرات فى النظام السياسى المصرى، وتوقع كيفية ممارستها.

هـ- إيجاد سبل للتعاون مع المؤسسات المهتمة بتطبيق برامج لتعزيز التشاور على المستوى الدولى، ومن أمثلتها مشروع التشاور فى نظام ديمقراطى Deliberating In a Democracy Project الذى يهدف إلى التنشئة السياسية على التشاور والتفاعل التعاونى، من خلال تطبيق برامج معدة لهذا الهدف سواء فى قاعات الدراسة أو عبر Video Conference ويشترك فيها طلاب ومدرسون من ٧ دول أوربية و٥ ولايات أمريكية.

تساؤلات الدراسة

هناك تساؤل رئيس للدراسة هو كيف يسهم التشاور السياسى فى تحقيق التحول الديمقراطى ؟

ويتفرع عنه عدة تساؤلات نظرية وتطبيقية كما يلى:

تساؤلات نظرية

هل التشاور السياسى بديل للديمقراطية التقليدية أم داعم ومساند لها ؟

هل يمكن تطبيق التشاور فى نظم لا تعطى الأولوية لحقوق وحريات الفرد ؟

هل يرتبط تفعيل التشاور بنوعية معينة من القضايا ؟

ما سمات الديمقراطية القائمة على التشاور ؟

تساؤلات تطبيقية

كيف يمكن تطبيق التشاور السياسى فى مصر فى حالة إمكانية تطبيقه؟

ما مؤشرات التشاور السياسى القابلة للتطبيق فى النظام السياسى المصرى ؟

هل تطبيق التشاور السياسى يمكن أن يتوازى مع عملية التحول الديمقراطى ؟

هل سيتيح الأخذ بالتشاور السياسى التأثير إيجابيا على شرعية النظام السياسى ؟

ما معوقات تطبيق التشاور السياسى فى مصر ؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟

فرضيات الدراسة

١- توجد علاقة طردية بين تطبيق التشاور فى صنع القرار السياسى والتمثيل الكيفى للآراء المختلفة فى المجتمع .

٢- توجد علاقة طردية بين تضمين التشاور كجزء من عملية اتخاذ القرار وعملية التحول الديمقراطى .

٣- توجد علاقة عكسية بين تحقيق التشاور وتنامى الانقسامات والاستقطاب فى النظام السياسى.

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة أسلوب **المقابلة المتعمقة المستندة لدليل المقابلة**، وُصمم دليل المقابلة من خلال الاعتماد على المؤشرات الإجرائية فى تعريف العملية التشاورية، واتجاهات الأدبيات حولها، وحُكم من قبل الأساتذة المتخصصين، وتم عمل تجربة استطلاعية للتأكد من صحة الدليل فى التطبيق، وأُخذت الملاحظات التى ظهرت أثناء التجربة الاستطلاعية فى الاعتبار قبل مرحلة التطبيق الفعلى، وطبقت الدراسة دليل المقابلة مع عينة عمدية مكونة من ٣١ مفردة تم اختيارها حسب المعرفة بالموضوع محل الدراسة، تضم أعضاء فى الأحزاب السياسية المصرية الفاعلة ممن ينادون بالحوار المجتمعى والتشاور. وجدير بالذكر أن عدد الأحزاب فى النظام السياسى المصرى قبل ٢٥ يناير ٢٠١١ كان يبلغ ٢٤ حزبا وقد بلغ العدد بعد الثورة ٦٠ حزبا فى مارس ٢٠١٢، وضمت العينة أيضا عدداً من الممارسين والنشطاء فى العمل السياسى، بالإضافة إلى عدد من ممثلى التيارات السياسية الرئيسة فى المجتمع، التى تمارس نشاطاً واسع المجال لا يخلو من صبغة سياسية، وتعمل الدراسة على معالجة البيانات بالتحليل الكيفى. واستعانت الدراسة بمجموعة من الكتب والدوريات، التى تشمل معلومات نظرية وإحصائية ترصد واقع التشاور السياسى بالتطبيق على مصر، مع مراعاة تنوع المصادر المكتبية مابين كتب ودوريات وصحف وتقارير وندوات ومؤتمرات سواء باللغة العربية أو الأجنبية.

تقسيم الدراسة

تقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، يناقش **الفصل الأول** "التشاور السياسى على المستوى النظرى"، ويتكون من مبحثين، يتطرق **المبحث الأول** إلى تعريف التشاور السياسى، فيما يتناول **الثانى** التشاور فى الفكر السياسى. وعلى النحو ذاته، يتناول **الفصل الثانى** "نتائج المقابلة المتعمقة وتحليلها"، حيث قام **المبحث الأول** بتناول إجراءات التطبيق الميدانى والتعريف بالعينة، فيما استعرض **الثانى** "وضعية التشاور السياسى فى الفترة من ٢٠٠٧ حتى اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١". وفى **الفصل**

الثالث، يتم التطرق إلى التشاور السياسى والتحول الديمقراطى بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث يتم مناقشة التشاورالسياسى حول قضايا التحول الديمقراطى بعد الثورة عبر **المبحث الأول،** ودور وسائل الإعلام فى تحقيق التشاور السياسى وعوائق ممارسته فى **المبحث الثانى.**

أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج ،على النحو التالى:

أولا: نتائج خاصة بالتشاور السياسى على المستوى النظرى

- إن أثينا أهم دول اليونان القديمة وكان لها الزعامة بين الدول المدنية بحكم تفوق نظامها السياسى، وتمت ممارسة التشاور فى أثينا ولكنه تشاور بين المواطنين فقط، واستبعد غالبية السكان لأنهم ليسوا مواطنين بالمفهوم السائد للمواطنة فى دولة المدينة.
- فكرة الديمقراطية لم تستطع أن تثبت جذورها فى روما لأسباب ترجع إلى طبيعة الرومان وتعلقهم الشديد بالتقاليد الموروثة، كانوا عكس اليونانيين ، ولم تكن للمجالس الاستشارية سلطة ملزمة للحاكم، ومن ثم لم يكن هناك مجال للتشاور.
- بالرغم من احتواء المسيحية على قيمة المساواة فى إطار الوحدة التى تربط بين المسيحيين برباط روحى أقوى من أى رباط دنيوى، إلا أن مبدأ ازدواج السلطتين ما بين السلطة الزمنية للدولة والمسائل الروحية التى تشرف عليها الكنيسة أثَّر سلبيا على إمكانية ممارسة التشاور.
- التشاور فى العصر الإسلامى عرف بالشورى، والثابت بين العلماء أنه لا خلاف حول مشروعية الشورى، وأهميتها فى حياة الأمة، والمجال الذى تطبق فيه، وذلك وفق أدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. إنما يقع الخلاف فى بعض الأحكام الجزئية، مثل حكمها، وصفات أهل الشورى، أسلوب وطريقة إجرائها.
- ظهر التشاور السياسى فى سياق النظرية الليبرالية والمراجعات التى تمت لها؛ حيث كانت معظم المقاييس التقليدية للمشاركة السياسية مقيدة بالمؤشرات السلوكية

مثل: التصويت، والانضمام إلى العمل التطوعى لتنظيم سياسى، جهود الضغط Lobbying، والانخراط فى الاحتجاج السياسى، لكن هناك شكلاً آخر من المشاركة هو التشاور العام والخطاب السياسى بين المواطنين.

- يتضح أن المتفق عليه فى التعريفات اللغوية المختلفة لمفهوم التشاور، أن التشاور هو "نوع من تبادل الرأى بحرية استنادا إلى الدراسة المتأنية والتفكير وأخذ كل جوانب القضية فى الاعتبار مع تقديم أسباب التمسك برأى معين".
- تتعدد تعريفات التشاور السياسى باختلاف الباحثين ومنظوراتهم، ولكن تتفق تلك التعريفات على أنها تشير إلى طريقة جماعية فى اتخاذ القرار من خلال مشاركة كل من يتأثرون بهذا القرار أو ممثليهم، كما أنها تتفق على عرض الآراء المختلفة وأسبابها والتزام المشاركين بقيم العقلانية والموضوعية، وقد يمتد التشاور من صنع القرار إلى تنفيذ السياسات.
- إن التشاور السياسى هو أحد سمات النظم الديمقراطية، وهو لا يقتصر على التحول الديمقراطى، ويرتبط بصفة عامة بالديمقراطية؛ حيث تهدف العملية التشاورية فى المقام الأول إلى تعزيز شرعية القرارات التى تتخذ بطريقة جماعية، مما يؤدى لقبول المواطنين الاختيارات التى يصدرها المسئولون فى صورة قرارات تتخذ بشكل تشاورى حتى بالنسبة للمواطنين الذين يتلقون أقل مما يستحقون، لأنها قرارات لم تُبن على أساس المساومات الحزبية فقط.
- ثمة اعتقاد بأن التشاور يمكن إعماله فقط فى الدول الديمقراطية، لكن الأدبيات المعاصرة عن تحقيق العدالة فى المجتمع، كما فى كتابات جون راولز، وغيرها تتحدث عن التشاور كمكون أو عنصر من عناصر الديمقراطية، فالتشاور ليس فقط نتيجة للديمقراطية ولكن أيضا سبباً لها. لا يتم التحول الديمقراطى فقط باحترام حقوق الإنسان أو تحسين شروط المنافسة بين الأحزاب السياسية ولكن أيضا بتفعيل التشاور السياسى بين المواطنين أو ممثليهم والسلطة القائمة.
- يواجه دور التشاور فى التحول الديمقراطى بعدة تحديات، حيث توجه عدة انتقادات للتشاور أهمها: اللامساواة الاقتصادية، غياب الإرادة، الاستقطاب، ربما

ينتج عن التشاور نوع من الاستقطاب، ويحدث الاستقطاب حينما تكون الأسباب والمبررات للآراء المختلفة محدودة أو غير موضوعية.

ثانيا : نتائج خاصة بممارسة التشاور السياسى فى مصر

يمتد الإطار الزمنى للدراسة من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، وقد شهد عام ٢٠١١ قيام ثورة أسقطت النظام القائم، وفى ضوء أن الثورة وفق تعريف صمويل هنتجنتون "عملية تغيير هيكلى وسريع وعنيف فى القيم والمفاهيم الاجتماعية السائدة، وفى المؤسسات السياسية، وفى البنية الاجتماعية والقيادة، وفى السياسات والأنشطة الحكومية"، تستكشف الدراسة دور التشاور السياسى فى معالجة قضايا الفترة الانتقالية، ومدى قدرة الممارسة على التحول نحو الديمقراطية، وتأتى النتائج كالآتى:

- تتفق فئات العينة المختلفة وعددها ١٤حزباً، و٨ حركات سياسية، و٤ ائتلافات، ومرشحان للرئاسة، وممثل المجلس الوطنى، و٢ من النشطاء على إمكانية تكامل إجراء التشاور مع التصويت أى الديمقراطية التشاورية مع الديمقراطية التمثيلية، وذلك لحسم القرار بعد الوصول لحد أدنى من الاتفاق بين الأطراف. ولا توجد خلافات جوهرية فى فهم التشاور نظريا بين الأحزاب والائتلافات والقوى المختلفة. والتعريفات المقدمة تضاهى تعريفات أدبيات العلوم السياسية للتشاور، وأنه يهتم بإعطاء تبريرات لصالح المبادئ والآراء التى يتم تبنيها.
- انتشار اختيار تعريف التشاور أنه أخذ آراء الاتجاهات ومبرراتها كافة للوصول لاتفاق على قرار معين ملزم، حيث اختاره ٦ أحزاب من بين١٤ حزباً فى العينة، و٦ حركات سياسية من بين ٨ حركات سياسية فى العينة، وائتلافان من ٤ ائتلافات فى العينة، ناشط سياسى واحد، ومبحوث مستقل، والإجمالى ١٦ قوى سياسية من الحجم الكلى للعينة البالغ ٣١ .
- طرحت فئات العينة فوائد لممارسة التشاور السياسى وهى: تبادل الثقافة والمعرفة والاستماع لوجهة نظر مختلفة، تفعيل المواطنة، طرح البدائل للوصول لاتفاق، إنجاز التحول الديمقراطى، ومعرفة نقاط القوة والضعف لكل اختيار، التوصل

لأرضية مشتركة والحد من الادعاء بالمعرفة المطلقة، أخذ أفضل قرار، تفتح الذهن وتفعيل المواطنة وزيادة الثقة فى الحكومة وإنجاز التحول الديمقراطى بمشاركة المواطن فى صنع القرار، ألا تكون مخالفة آراء الآخرين عن عمد، بحيث تقتنع الأطراف بوجود دوافع حقيقية للآراء الأخرى، توافر المعلومات وتدفقها بين المتشاورين، تنمية القدرة على الإبداع، عدم ممارسة التشاور يؤدى للاقتتال وحدوث انقلاب، الوصول لنتيجة ملزمة يحترمها الجميع، تحقيق مصالح المواطنين والوصول للمصلحة العليا للوطن، مطلوب فى الفترات الانتقالية عقب الثورات، فهم الآخر.

- تتعدد العوامل المؤثرة على التشاور، ويأتى العامل الأكثر تأثيرا فى رأى فئات العينة هو تعقد القضية المطروحة للتشاور، ويليه إمكانية توفيق المصلحة الشخصية مع مصالح الآخرين، ثم كلا من امتلاك موارد القوة وعلانية التشاور. ويتفق ٢١ من القوى السياسية بالعينة وعددها ٣١ على أن التشاور يجب أن يكون فى كل القضايا السياسية.
- يؤيد ٢٤ من القوى السياسية أنه "لم يوجد تشاور إطلاقا" بين القوى السياسية الفترة من بداية ٢٠٠٧ إلى ٢٥ يناير ٢٠١١ بداية اندلاع الثورة، ويتجه ٢٠ من فئات العينة لتأييد قدرة التشاور إذا ما تم إجرائه على احتواء الحركات الاحتجاجية التى نشأت منذ ٢٠٠٧ حتى اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. وبالتطرق إلى أسباب اندلاع الثورة التى لها علاقة بالتشاور السياسى يأتى أكثر الأسباب تكرار محدودية ممارسة التشاور، يعقبه أن نتائج التشاور غير ملزمة. وتصب الأسباب المتعددة التى أوردتها فئات العينة حول فشل التشاور مع النظام أثناء الثورة من ٢٥ يناير إلى ١١ فبراير فى اتجاه أن التشاور فشل لأنه لم يكن يعبر عن رغبة حقيقية من جانب النظام فى أغلب الحالات، وهو ما ساهم من جانب آخر فى نجاح التشاور على مستويين أولهما بين المواطنين المتظاهرين وبعضهم البعض ثانيهما بين

معظم القوى السياسية وبعضها البعض، ونجاحهم فى إسقاط النظام أو على الأقل رأسه.

- أن التشاور نجح داخل ميدان التحرير فى الفترة من ٢٥ يناير إلى ١١ فبراير ٢٠١١ رغم أنه كان يضم أطيافاً مختلفة وانتماءات سياسية متعددة لأنهم جمعهم هدف إسقاط النظام بعد التيقن من عدم جدوى إصلاح النظام، وتجردوا من انتماءاتهم السياسية، بينما المعارضون لهذا الهدف أو الخائفون من بطش النظام بقوا فى منازلهم خارج الميدان.
- تتفق ٢١ قوى سياسية من بين فئات العينة البالغ عددها ٣١، على أن القضايا السياسية تشغل المساحة الأكبر من التشاور بعد الثورة، ومن خلال تناول القوى السياسية التى تزيد إمكانية حدوث التشاور السياسى بينها يتضح أن آراء فئات العينة محصورة بين ٩ أنماط هى: وجود مجموعة عوامل تحدد القوى السياسية التى تزيد إمكانية التشاور بينها، وتزيد إمكانية التشاور بين النخبة المسئولة عن إدارة المرحلة الانتقالية والقوى السياسية، وتزيد إمكانية التشاور بين القوى السياسية وبعضها البعض، وإمكانية حدوث التشاور تزيد بين أنواع معينة من القوى السياسية، وتزيد إمكانية التشاور بين المواطنين، وإمكانية حدوث التشاور تزيد داخل ائتلافات شباب الثورة، والتفرقة بين مستويين لتحديد القوى السياسية التى تزيد بينها إمكانية التشاور(المستوى الإعلامى، والمستوى الواقعى)، ورؤية تجمع بين إمكانية التشاور فى أكثر من نمط من الأنماط السابقة، والتشاور مازال شكليا وغير واضح.
- تتجه آراء غالبية فئات العينة إلى أن التشاور فى قضية التعديلات الدستورية ٢٠١١ كان نخبويا، وأن الإعلان الدستورى ٣٠ مارس٢٠١١ كان إملاء ولم يتم التشاور بشأنه، وتم حسم الاختلاف حول أسبقية وضع دستور جديد أو إجراء الانتخابات من خلال التشاور بين القوى السياسية والمجلس العسكرى، أما طريقة التشاور حول وثيقة مبادئ حاكمة للدستور ومعايير اختيار الجمعية التأسيسية

يشوبها عدد من التحفظات مثل استدعاء رؤساء الأحزاب بشكل شخصى والاجتماع مع كل فرد على حدة، هو تشاور ليس مفتوحاً للجميع، بل تشاور نخبوى بسبب الاستقطاب.

- صدر المرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية دون تشاور لكن به عدد من النقاط الإيجابية مثل تأسيس الأحزاب بمجرد الإخطار، إلغاء لجنة شئون الأحزاب وأن يُستبدل بها لجنة قضائية، وأن المراسيم بقوانين بشأن تنظيم مباشرة الحقوق السياسية صدرت دون تشاور وبطريقة إملائية، لكن بها عدة إيجابيات مثل التصويت بالرقم القومى، عودة الإشراف القضائى على الانتخابات، وأن قانون مجلسى الشعب والشورى صدر بصورة فردية دون تشاور ومن ثم الاضطرار لتعديله مرتين. وبالنسبة لإقرار الموازنة العامة للدولة فى العام المالى٢٠١١-٢٠١٢ تتفق غالبية العينة على أنه لم يحدث تشاور حول الموازنة ووضعت بطريقة إملائية.
- أجمعت فئات العينة على أن الحوار الوطنى بعد الثورة فشل واتسم بالمنازعات الصورية من طرف واحد، وقدمت مقترحات لمن يدير الحوار الوطنى والذى تمثل فى: السلطة وصاحب القرار، تيار الشباب، اقتراح شخصية معينة، لجنة للحوار، ليس المهم الشخصية وإنما الإرادة السياسية، مجلس رئاسى مدنى، قيادة ميدانية تنزل للشارع، وزارة الثقافة، إرجاء الحوار فى الفترة الانتقالية.

والشروط التى كان يجب توافرها لنجاح هذا الحوار أثناء توقيت انعقاده فى المرحلة الانتقالية وقبل انتخاب البرلمان هى: درجة عالية من التنظيم فى تحديد أسماء المشاركين وإعلانها قبل عقد الحوار، والحوار بين الأطراف المعنية بالموضوع كافة، ووضع معايير محددة لمن يتم استبعاده من أعضاء الحزب الوطنى المنحل، وعقد جلسات متوازية بحيث يسمح العدد بإعطاء الكلمة للمشاركين، وإعلان الهدف من الحوار، والاعتداد بنتائج الحوار، ووضعها موضع

التنفيذ. وأن تكتسب هيئة الحوار الوطنى ولكى تضطلع بالدور المنوط بها طابعا مؤسسيا ببنية واضحة المعالم وصلاحيات وتوقيتات محددة.

- تتجه غالبية فئات العينة وعددها ١٧ مابين أحزاب وائتلافات وحركات سياسية ونشطاء من إجمالى (٣١) إلى أن وسائل الإعلام لا تلعب دورا فى تحقيق التشاور السياسى، بينما يرى ٩ من فئات العينة أن وسائل الإعلام تلعب دوراً فى تحقيق التشاور رغم استمرار عدة سلبيات بالإعلام. ويعتقد ٥ من فئات العينة أن وسائل الإعلام تلعب دورا مزدوجا فى تحقيق التشاور له جانبان سلبى وإيجابى. ومن أمثلة أبرز البرامج التى يرى أنصار الدور الذى يلعبه الإعلام أنها تشجع على التشاور برنامج آخر كلام، والعاشرة مساء، والحقيقة، وبلدنا بالمصرى، والحياة اليوم، وآخر النهار.
- وتتفق آراء فئات العينة التى ترى أن وسائل الإعلام لها دور فى تحقيق التشاور، أو الفئات التى ترى أن وسائل الإعلام تلعب دورا مزدوجا فى تحقيق التشاور له جانبان سلبى وإيجابى، على أن **دور هذه البرامج فى تحقيق التشاور يتم من خلال:** رفع الوعى حول القضايا المجتمعية، وجعل المواطن يفكر فى كل الآراء حتى لو عكس بعضها البعض، وفتح ملفات قد تكون غافلة عن الوعى المجتمعى، وبث التثقيف السياسى، والوصول للمواطنين خاصة الطبقات الأقل ثقافة، وإدارة الحوار. يلاحظ أن استجابات فئات العينة ركزت جميعها على وسائل الإعلام المرئية وبرامج التوك شوز تحديدا Talk Shows، بالرغم من أن متابعة الصحف المصرية لا تزال تحظى باهتمام كبير من قبل الجماهير المصرية .
- تتفق جميع فئات العينة على أن موقع الفيس بوك وغيره من شبكات التواصل الاجتماعى لعب دوراً قوياً فى تحقيق التشاور سواء قبل ثورة ٢٥ يناير أو أثناء الثورة، ويعبر أنصار هذا الاتجاه عن المظاهر الإيجابية لاستخدام الموقع وكذلك السلبية. ورغم الاتفاق على أهمية المجال الإلكترونى يفضل ١٧ من العينة التشاور على أرض الواقع، ويتجه ١٢ من العينة إلى أن التشاور الواقعى والتشاور

الإلكترونى كلاهما مكمل للآخر، بينما يوضح حزبان أنه توجد عوامل محددة للمجال الذى يتم فيه التشاور مثل نوع القضية.

- وتطرح فئات العينة ترتيبها لأهم **عوائق ممارسة التشاور السياسى**، ويتضح أن عائق **الاهتمام بالمصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة**، هو **أكبر عائق** حظى بتكرارات فقد تم تكراره ١٥ مرة. ويليه عائقان هما **لا توجد آلية محددة للتشاور بين القوى السياسية، وفقد الثقة بين القوى السياسية** وتكرر كل منهم ١٣مرة. كما يتساوى ثلاثة عوائق هى **نقص المعلومات، وطبيعة النخبة الحاكمة ومدى ميلها لإجراء التشاور، استبعاد المواطن من الانخراط فى السياسة لعقود طويلة** وكل منهما تكرر ١٠ مرات. وعن **كيفية التغلب على معوقات التشاور** تأتى رؤى واقتراحات فئات العينة لتتدرج فى خمسة محاور هى المحور السياسى، والمحور الإعلامى، والمحور التعليمى والثقافى، والمحور الاقتصادى، والمحور القانونى.

كما ثبتت فرضيات الدراسة أنه توجد علاقة طردية بين تطبيق التشاور فى صنع القرار السياسى والتمثيل الكيفى للآراء فى المجتمع، وأيضا توجد علاقة طردية بين تضمين التشاور كجزء من عملية اتخاذ القرار وعملية التحول الديمقراطى، توجد علاقة عكسية بين تحقيق التشاور وتنامى الانقسامات والاستقطاب فى النظام السياسى.